جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول
واقع المصالحة الوطنية في ليبيا
المعوقات والحلول

المعوقات والحلول

ضمن المحور الثالث:

(القوانين والتشريعات والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

((الإطار القانوني للمصالحة الوطنية في ليبيا))

الباحث : الدكتور . فرج محمد طيب امهدي

مكان العمل : جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

الدرجة العلمية : أستاذ مساعد

التخصص العام : قانون **التخصص الدقيق : قانون جنائي**

0925616338 Farag.amhadi@ius.edu.ly

1444هـ - 2023 م

ملخص البحث:

المصالحة الوطنية مشروع سياسي يهدف إلى تحقيق السلام والأمن والوئام بين أفراد المجتمع في الدولة، بل الأهم نسيان سلبيات الماضي وجعلها من اختيارات التاريخ السابقة، وفق آليات شاملة تحقق الحقوق، وترسم المستقبل ومشروع المصالحة الوطنية في ليبيا يحتاج إلى الكثير من الرؤى نظراً للتراكمات التاريخية للأزمة الليبية، كما يحتاج هذا المشروع لتضافر الجهود الدولية، والإقليمية، والمحلية.ومن هذا المنطلق يعد مشروع المصالحة الوطنية الليبي ذو أهمية كبيرة لإنقاذ الوطن.

من الانقسام والتشرذم، وتحقيق الأمن الوطني والإقليمي.وللولوج في موضوع المصالحة الوطنية في ليبيا من الناحية القانونية يجب النظر بعين الاعتبار إلى إصلاح قانوني شامل لمسألة نظم الحكم، وترسيخ التشريعات المبينة للعلاقة بين السلطات التشريعية والسلطات التنفيذية، واستقلالية القضاء، وسيادة القانون بتطبيق التشريعات على قدم المساواة وعلى جميع الأفراد والمؤسسات والكيانات والاحتكام إلى القضاء المستقل، والاعتراف بحقوق الليبيين الثقافية دون المساس بحقوق الآخرين، وتأسيس دستور قائم على المواطنة المتساوية في الواجبات والحقوق والحريات المدنية والسياسية وسن التشريعات التي تؤسس لهذه المصالحة من حيث تطبيق العقوبات، وجبر الضرر، وفي سبيل البحث في هذا الموضوع قد تم اختيار عنوان الموضوع أعلاه والذي يتوافق مع المحور الأول الذي يعالج قوانين وتشريعات المصالحة الوطنية.

Abstract:
National reconciliation is a political project that aims to achieve peace, security and harmony among members of society in the country. Rather, it is more important to forget the negatives of the past and make them one of the previous choices of history, according to comprehensive mechanisms that achieve rights and chart the future. The national reconciliation project in Libya needs a lot of visions, given the historical accumulations of the Libyan crisis, and this project also needs concerted international, regional, and local efforts. From this standpoint, the Libyan national reconciliation project is of great importance to save the country from division and fragmentation, and to achieve national and regional security.

In order to enter into the issue of national reconciliation in Libya from a legal point of view, consideration must be given to a comprehensive legal reform of the issue of governance systems, the consolidation of legislation that shows the relationship between the legislative and executive authorities, the independence of the judiciary, and the rule of law by applying legislation on an equal footing and to all individuals, institutions and entities, and resorting to the judiciary. Independent, recognition Cultural human rights without prejudice to the rights of others, and the establishment of a constitution based on equal citizenship in civil and political duties, rights, and freedoms, and the enactment of legislation that establishes this reconciliation in terms of the application of penalties and reparations, and in order to research this topic, the title of the topic above has been chosen, which corresponds to the axis The first, which deals with the laws and legislation of national reconciliation.

المقدمة

لدراسة الأزمة الليبية بعد ثورة السابع عشر من فبراير ينبغي الرجوع إلى الأساس التاريخي الذي أنتج ما يطلق عليه ثورة الأول من سبتمبر (1969م) حيث تم هدم نظام تأسس على قواعد اتفاقية مجتمعية، فهذه الثورة اختزلت في شخص واحد اتجه نحو تقويض هذه القواعد بكل السبل. ابتداء من الاستيلاء على السلطة، وإعلان زوارة، وتعطيل القوانين الغير ملائمة لتحقيق اهدافه، والتوجه بالبلاد نحو المجهول، فشعار القومية العربية وتشكيل اللجان الثورية كأداة قمع للنظام الرأسمالي الذي قامت عليه الدولة من الأساس أدخلت ليبيا في أزمات تلو الأخرى، ابتداءً من الاعتداء على دول الجوار إلى محاولة مقارعة الدول الكبرى، وفتح جبهات دولية مناوئة للغرب، ومحاولة تفكيك العمل العربي المشترك، والاتجاه إلى النظام الاشتراكي، وعند انتهاء صلاحية النظام الجماهيري الذي أسسه ((القذافي)) رأت الدول الكبرى إدخال ليبيا في دوامة ما يطلق عليه الربيع العربي، ومن ثم القضاء على السلطة القائمة بإشاعة الفوضى ونشر سيل من الدماء والانقسام المجتمعي، وتدمير مؤسسات الدولة، وتهجير الكثير من الناس داخل البلاد وخارجها، ولم تفلح كل المحاولات لبناء الدولة الليبية من جديد، وبناء على ذلك فإن بحث هذه المسائل التاريخية، غيرها يثير اهتماماً لموضوع المصالحة الوطنية، وبيان الأسس التي ينبغي البناء عليها لإنشاء مشروع المصالحة الوطنية.

أهمية البحث:

إن المسألة الليبية الراهنة وما يحيط بها من تفكك، وتصدع سياسي، وثقافي، واجتماعي، ومؤسساتي تستدعي أن يساهم الجميع وخصوصاً أهل القانون والسياسة وعلماء الاجتماع تقديم ارائهم وأفكارهم وإرشاداتهم لتشخيص الحالة الليبية، وتوصيف العلاج الناجع لها حفاظاً على وحدة الوطن وسيادته وسلامة أراضيه وضمان حياة أفراده بأمن وسلام واستقرار.

سبب اختيار البحث:

أن مشروع المصالحة الوطنية لا يمكن تجزئته، وإبعاده عن الواقع التاريخي والاجتماعي والعامل القانوني ناهيك عن وجود إرادة حقيقيه لنسيان الماضي، ولإقامة مصالحة وطنية في ليبيا كان من الواجب النظر النظر إلى هذه الأبعاد وغيرها، إضافة إلى ذلك النظر إلى العدالة الانتقالية كعامل مهم لتوطين المصالحة الوطنية، وقد تم اختيار عنوان الموضوع اعلاه، وأرتأيته أن يتوافق مع المحور الأول الذي يعالج قوانين وتشريعات المصالحة الوطنية.

مشكلة البحث:

يناقش البحث الأسس القانونية للمصالحة الوطنية من حيث الدستور والتشريعات الوطنية الملائمة للمصالحة والعدالة الانتقالية، ومن خلال هذه الدراسة يحاول الباحث إلقاء الضوء على الطرق المثلى لتأسيس مشروع مصالحة وطنية ليبية يتناسب مع معطيات الأزمة الليبية، والبناء الثقافي والمجتمعي الليبي، وفي سبيل تحقيق الهدف المنشود من وراء هذه الورقة فسوف اتبع المنهج التحليل ، ومتعرضاً لبعض الحلول القانونية والعملية

ولتحقيق ذلك تم تقسيم هذا البحث إلى المطالب الآتية:

المطلب الأول

الأصول التاريخية للأزمة الليبية والتجارب العالمية للمصالحة الوطنية

المطلب الثاني

تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا

المطلب الثالث

البنية العملية والقانونية للمصالحة الوطنية

المطلب الأول

الأصول التاريخية للأزمة الليبية والتجارب العالمية للمصالحة الوطنية

الفرع الأول– الأصول التاريخية للأزمة الليبية:

الحقيقة قبل الخوض في التجارب العالمية للمصالحة الوطنية ينبغي التعرض لنقطة جوهرية، وهي، أن الصراع في ليبيا ليس صراعاً طائفياً، أو ثقافياً، أو قبلياً عند بدايته، إنما هو يتأصل في الفوضى العارمة التي نتجت عن النظام السابق عندما أغفل الإرث المنبثق عن ثقافة المقاومة إبان الحكم التركي، والثقافة المتمثلة في التوسيم العائلي خلال فترات هذا الحكم حيث لم يقم بالوسائل التي تعمل على نسيان هذا الماضي وأيضاً وإغفال هذا النظام لثقافة الجهاد ضد الحكم الإيطالي، فالاستعمار التركي نتج عنه الكثير من التراكمات والفروق الاجتماعية، ناهيك عن ما قام به هذا النظام أيضاً من اجهاض للعلاقات الروحية بين أفراد الشعب، والحركة الدينية السنوسية، حيث انبثق عن هذه الحركة حكم ملكي عادل قام بالمحافظة على تاريخ وإرث، وأموال الشعب ووظفها لبناء الشخصية الليبية بين دول العالم، وبناء مكتسبات مادية ظهرت أمام العيان فالنظام الملكي تأسس على حكم دستوري راعى الظروف الجغرافية والاقتصادية والتاريخية، ووضع إطاراً قائماً على أن العاصمة السياسية هي مدينة ((طرابلس))، ومدينة ((بنغازي)) عاصمة اقتصادية، لأنها تعد مدن أقاليم والرقعة الجغرافية بعيدة بينها، وهذه الأقاليم هي إقليم طرابلس، وبرقة، وفزان، ومكملة لبعضها اقتصادياً وسياسياً.

وعندما استولى النظام السابق على الحكم لم يدخر جهداً نحو تمزيق البنية الاجتماعية والاقتصادية، وحتى الجغرافية حيث أضاع جزء من جنوب ليبيا وشرقها، هذا ناهيك عن سياسة التنظير على حساب وقت وقوت ومقدرات الشعب، بالإضافة إلى الاعدامات غير المبررة، خارج الإطار القانوني، وقيام اللجان الثورية بالدور الإرهابي، وكبت الحريات، ومن ثم تدمير الاقتصاد، وفتح الحدود وانتشار الأمراض، والسعي لإفقار الشعب، وتمزيق النظام الشرطي، وتدمير المؤسسة العسكرية النظامية، وتدمير الأمن الصحي، والنظام التعليمي، كل ذلك وغيره خلق حالة من الاحتقان والحقد والتربص للقفز على هذه البيئة المدمرة، ففي أول فرصة عندما تهيأت الظروف المناسبة في ((السابع عشر من فبراير 2011م)) وقعت ثورة غير منظمة شعارها اسقاط النظام،

وانبعثت فيها روح الانتقام، والعدوانية، وظهر خلالها دعاة التقسيم، والارهاب، كل ذلك أدى إلى حقيقة مؤداها الرغبة الجامعة في الاستيلاء على السلطة من قبل جميع الأطراف التي ظهرت أثناء هذه الثورة، كما رغبت في الإثراء السريع والاستيلاء على مقدرات البلاد ضاربة عرض الحائط بكل ما من شأنه أن يقيم دولة فكان الصراع على السطلة بين جماعات متناحرة وتحمل السلاح، وجماعات حصلت على الشرعية، وأخرى لم تقم بتسليمها.

مفهوم المصالحة:

الأصل اللغوي من اصلاح، والصلح السلم، وصالحه مصالحة، وصلاحاً واستصلح نقيض استفسد[1].

والمصالحة عادة ما تنشأ بعد مرحلة صراع، وغالباً ما يكون الاتفاق على تجاوز المآسي، وبداية عهد جديد بين أطراف هذا الصراع فالمصالحة وفق الأدبيات العامة أنها مشروع إنساني لنسيان صفحة مظلمة من صفحات الماضي، ولكن عندما نتكلم عن المصالحة الناتجة عن نزاع مسلح فأنه يتعين التعبير عنها، بأنها حالة وفاق يعد حدث أليم، وقبول بمنطق العيش المشترك، ويرى البعض أن المصالحة الوطنية تعني إيجاد الحلول للقضايا الأساسية في النزاع، والعمل على تغيير علاقات الخصوم من الحقد والعداوة والكراهية إلى الصداقة والوئام، والشراكة، وأن يكون الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات[2].

الفرع الثاني– التجارب العالمية للمصالحة الوطنية:

– تجربة رواند والجزائر نموذجاً:

يزخر التاريخ الحديث للشعوب بأزمات اختلقها الإنسان، والمحور الرئيس في ذلك الاقصاء والظلم والجشع الناجم عن الاستعمار بشكل كبير فأكثر الأزمات تدور في محور القوى والضعيف، فعند تفحص أزمة رواندا لاستخلاص الدروس منها، نجد أن هناك صراع قوي على السلطة بين ((الهوتو والتوتسي)) أدى إلى وقوع مراحل متطورة من العنف سنة (1994م) بارتكاب إبادة

[1]– محي الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي، القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م، ص229.

[2]– عمر وخيري عبد الله، المصالحة الوطنية ودورها في عملية بناء السلام، بدون مكان طباعة، ص1.

جماعية تعد الأكثر وحشية في التاريخ، واستهدف شعب التوتسي راح ضحيها حوالي مليون قتيل[1] وحدثت هذه الإبادة خلال مدة أربع سنوات من (1990–1994) بين مكون الهوتو والجبهة الوطنية الرواندية التوتسية، ولم تتوقف هذه الحرب إلا بعد هزيمة حكومة ((الهوتو)) من قبل الجبهة الوطنية الرواندية حيث وضعت حداً للإبادة الجماعية[2].

حل الدمار بدولة رواندا، وانهارت مؤسساتها وفقدت الثقة وانقسم المجتمع على نفسه، ولكن تدخل حكومة الجبهة الوطنية الرواندية أعاد بناء مجتمع كان يعاني من الصدمة لتحقيق الوحدة والمصالحة الوطنية، فقد حدد المجتمع الرواندي اتفاقاً بين الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة التوتسي، وحكومة الهوتو، وهو ما يسمى بإتفاق ((اروشا للسلام))[3] الذي نتج عن مفاوضات طويلة، اعتبرت خير مثال على عدم فشل حل النزاع متزامنة مع الاتجاه نحو تحقيق الديمقراطية الداخلية. فرغم كل المحاولات من قبل البعض لإفشال عملية المصالحة ومن ذلك اغتيال الرئيس "جوفينال هابياريمانا" وهو من إثنية الهوتو، في (6 أبريل 1994م) إلا أن الإرادة الوطنية تغلبت على العوائق، فكانت حكومة ما بعد الإبادة الجماعية أمام تحديات كثيرة، ومن أهمها إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتحيق المصالحة الوطنية لقد حددت القيادات الرواندية أهدافاً، وهي إنشاء دولة قادرة وشرعية تتمتع بالمصداقية، وتعزيز وحدة الشعب، والمصالحة بين أطيافه، وبالتالي أصبح الطريق مفتوحاً أمام الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة ((التوتسي وحكومة الهوتو)) لتأكيد مبادئ الاتفاق الرئيسية، وذلك بتقاسم السلطة من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة ادماجهم، والادماج العسكري، وإنشاء لجنة وطنية للوحدة والمصالحة، بالإضافة إلى الاصلاحات السياسية، والقانونية بإنشاء حكومة موحدة بطريق التوافق تساعد في تضميد الجراح، وبث روح الثقة والتسامح، والمساواة، والتمسك بالحقيقة للاتجاه نحو السلام الدائم، وفي رأيي أن مفهوم الوحدة الوطنية والمصالحة والعمل على طرحه أمام الجميع كان أحد الأسباب لإطفاء نار الفتنة، ولهذا توصف المصالحة الوطنية بأنها ممارسة توافقية بين مواطنين يملكون جنسية مشتركة،

---

[1]– ازيكيل سينتاما، تقرير مشروع بحثي، المصالحة الوطنية في رواند، التجارب والدروس المستخلصة، فبراير، 2022م، ص3.

[2]– ازيكيل سينتاما، المرجع السابق، ص3.

[3]– اتفاق السلام بين حكومة والجمهورية الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية في اروتشا تنزانيا، 1993م.

ويتشاركون الثقافة عينها ويتمتعون بحقوق متساوية، ومواطنين يتصفون بالثقة والتسامح والاحترام المتبادل، والمساواة والتكامل، ويتمسكون بالحقيقة، ويضمدون جراحهم الناجمة عن تاريخهم المظلم بهدف إرساء التنمية في إطار السلام المستدام[1].

ومن هنا تم إرساء القواعد الرئيسية نحو المصالحة الوطنية:

1- بإنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة حيث ساهم ذلك في تكوين حكومة وطنية، وإعادة اللاجئين إلى وطنهم، وإعادة ادماجهم والقيام بعملية الادماج العسكري والاصلاحات الدستورية والقانونية وسياسة الوحدة الوطنية والمصالحة، وتقديم المساعدات الاجتماعية المباشرة والقيام بالرفاه للحد من الفقر، وإنشاء برامج الحماية الاجتماعية واصلاح التعليم والعمل المجتمعي.

2- إنشاء محاكم غاشاشا[2] العدالة الاجتماعية حيث تعتبر الأداة الرئيسية الثانية إلى جانب اللجنة الوطنية للمصالحة لتنفيذ سياسة الوحدة والمصالحة في رواندا.

- تجربة الجزائر:

طبيعة الجزائر الجغرافية السياسية والطبيعية والديمغرافية ساعد على تسلل الارهاب إلى دولة الجزائر، فهذه كانت عاملاً في احتضان الجماعات المتطرفة. ذلك أن دولة الجزائر كانت تعد متينة من حيث النظام السياسي القائم على سيطرة المجاهدين بعد انتهاء الاحتلال الفرنسي ولكن ضعف هذا النظام، بفقدان الصلاحية التاريخية والانغماس في الفساد والإدارة التقليدية للبلاد جعلت أمر إزاحته مطلباً شعبياً فانطلقت احتجاجات أكتوبر (1988م) ما أدى إلى أنهاء الأحادية الحزبية، وإدخال البلاد في مرحلة جديدة من التعددية السياسية الحزبية[3].

1- اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة (2007) والسياسة الوطنية للوحدة الوطنية والمصالحة، كيغالي، اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة (2020) السياسة الوطنية للوحدة والمصالحة، كيغالي، ص4.
https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/74338/QM-09-22-105-ARN%5B88%5D.pdf?sequence=5&isAllowed=y

2- غاشاشا نظام تقليدي للعدالة يقوم بمحاولة تنظيم السجون والقضايا المتراكمة التي تنتظر المحاكمات، وتعتبر نظاماً غير رسمي، ارتكز على العدالة التصالحية القائمة على المشاركة، والغاشاشا هي الجلوس على (العشب أو المرج) لتسوية النزاعات عن طريق الشيوخ والأعيان، وتقوم هذه المحاكم بالتقصي عن الحقيقة والمحاكمة والتعويض، الدائرة الوطنية لمحاكم غاشاشا، (2012) ملخص التقرير 68، ص34.

3- الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر، التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، ص45

ونشأت في هذه الدولة ديمقراطية غير منضبطة، افتقدت للتقاليد الممارسة السياسية الرصينة وثقافة الاختلاف، وتأثرت الهوية الوطنية بالسماح لأحزاب على أسس مبنية على الهوية، أو الدين وتأثرت رمزية وهيبة الدولة في الفترة منذ (1988م1992م)[1] وتضاعفت التجاوزات، ومن ثم دخلت البلاد في أزمة غير مسبوقة، وخطيرة وتتابعت معها الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية فضعف كيان الدولة ذاته، وتدخلت المؤسسة العسكرية، واوقفت الاتجاه نحو المسار الانتخابي وانقسم مجتمع الطبقة السياسية إلى علمانيين (المعسكر الديمقراطي) وعلى ذوي التوجهات الدينية (المعسكر الوطني الإسلامي) ونتجت عن هذه الحالة سبيل من العنف، والعنف المضاد كشرت الجماعات الدينية عن أنيابها بغرض إقامة "دولتها الإسلامية" رغم فوزها في الانتخابات السياسية الذي رفضه "المعسكر الديمقراطي" فقام هذا المعسكر بسياسة الكل الأمني أسلوباً للقضاء المبرم على الارهاب، وهنا ارتفعت الأصوات الداعية إلى مبادرات بدأت بندوة (الوفاق الوطني) و(عقد روما) ولم يُقدر لها النجاح فازداد العنف الدموي من قبل الجماعات الإرهابية ضد الدولة والشعب على السواء.

رغبة المصالحة:

عند ترشح السيد الرئيس بوتفليقة لعهده رئاسية ثانية أطلق مشروع الميثاق الوطني للمصالحة الوطنية الشاملة وذلك بإعلان قانون الرحمة الذي يعتبر انطلاقه نحو التصالح الوطني ثم انطلاق مبادرة الوئام الوطني، وتم تزكية هذا المشروع بنسبة (97%) ليبدأ تنفيذه بوصفة قانوناً في فبراير 2006م.

المطلب الثاني

تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا

بقيام ثورة السابع عشر من فبراير 2011م اختلطت الأوراق بشكل دراماتيكي، وما عزز ذلك أن النسيج الاجتماعي الليبي أضحى غير متماسكاً نتيجة رحلة (إثنان وأربعون) عاماً من الفوضى السياسية، والاقتصادية، والأمنية مما أدى إلى تأثر البيئة المجتمعية برمتها، فانطلاق هذه الثورة أدى إلى حالة من العنف لإسقاط النظام، والعنف المقابل له، بغية البقاء على سدة الحكم بأي

[1]– الطاهر سعود، المرجع السابق، ص45.

ثمن، ولو كان على حساب حرق الأخضر واليابس بشراً وأرضاً، ويلاحظ أن المنطق الجهوي قد سيطر على المشهد الليبي بطريقة ممنهجة، ولم تكن هناك أية محاولات للدمج بين المناطق والمدن، واستمرت الثورة وسقط النظام، وتأسس المجلس الانتقالي بطريقة جهوية وحمل بين طياته ايدولوجيات معينة، ولم تفلح جميع المحاولات لبناء بيئة ديمقراطية رغم تولي المؤتمر الوطني زمام الحكم في ليبيا، الذي عانى من مرض الجهوية والايدولوجية الدينية كذلك، ونظراً للتداخل المبني على العنف والارهاب نتج عن ذلك صعوبات كثيرة، وما زاد من ذلك الانقسام السياسي في مرحلة ما بعد انتهاء المؤتمر الوطني فأصبح من الصعب إعادة الوطن لأهله، ومن ثم ظلت الحاجة ملحة لبناء مصالحة وطنية فاعله، ولتحقيق ذلك لابد من النظر بعين الواقع لأن هناك كثير من التحديات التي ينبغي خوض غمار تذليلها، وهذه التحديات تتمثل في الإرث التاريخي السابق والمعاصر، وضعف مؤسسات الدولة، والصعوبة في فهم حقيقة العدالة الانتقالية وأيضاً الانقسام السياسي، وفيما يلي نتعرض لها في الفروع التالية:

الفرع الأول– الارث التاريخي السابق والمعاصر:

ويتمثل ذلك في البناء الإنساني للجغرافية الليبية البشرية، وما صاحبها من تشوهات فالامتداد الجغرافي لإقليم برقة ينبغي النظر إليه بعين الاعتبار، لأنه تعرض لتقلبات على مدى التاريخ ومن أبرز ذلك انتشار الدعوة السنوسية بقيادة الأمام (محمد بن علي السنوسي) في ليبيا وعلى الخصوص إقليم برقة حيث مركز هذه الدعوة، وقد تولت مرحلة الجهاد ضد المستعمر الايطالي وانتهى الأمر باستقلال ليبيا سنة (1951م) وتكونت الدولة الليبية بتوافق مكونات الشعب الليبي، حيث نشأت على مبادئ التسامح والعدل والعفو عند المقدرة والصفح عما سبق من جرائم، وبدأت نواة الوحدة الوطنية بقيام الدستور الذي ضم أطياف الوطن وثقافاته البشرية تحت راية الملكية.

وبعد انقلاب سبتمبر 1969م الذي بموجبه سيطر مجموعة من الضباط بالجيش الليبي زمام الدولة، وتم الانفراد بالسلطة، ومصادره الأسس التي قامت عليها الدولة الليبية بتعطيل الدستور السابق، وكذلك إلغاء المبادئ التوافقية القائمة على أن مدينة بنغازي مدينة اقتصادية، ومدينة طرابلس العاصمة السياسية، ونقل الرموز الاقتصادية من بنغازي إلى طرابلس، مثل (مصرف ليبيا

المركزي، والخطوط الجوية الليبية، ومؤسسة النفط)، بل قام هذا النظام بفتح السجون، وتهجير الشباب بعد مصادرة الأموال، والتاريخ، ونقل البلاد إلى دوامة الحقد وسفك الدماء بلا مبرر.

وفي تقديرنا أن كل ذلك يعد تحدياً خطيراً أمام مشروع المصالحة الوطنية القائم لأن النظام السابق ظل في ذاكرة الشعب لأكثر من (اثنين وأربعين) عاماً كما ساعد على دخول كثيراً من القيم والأخلاق الغريبة على المجتمع، ومن بينها ضياع قيمة الوطن، والولاء للأشخاص ونشوء ثقافة العنف وسفك الدماء، والاستيلاء على الثروات العامة والخاصة وممارسة ابشع الجرائم، يعززها ثقافة الاقصاء وخصوصاً لسكان إقليم برقة.

الفرع الثاني– ضعف مؤسسات الدولة:

من الأخطاء الجسيمة التي تعرضت لها ليبيا القيام بمراحل انتقالية ابتداءً من المجلس الانتقالي إلى المؤتمر الوطني إلى حكومات مؤقتة، ودائمة، وانحسار الإدارة الراسخة ذات الخبرة الوطنية، وعمليات الاحلال للمؤسسات والمناكفة والتعصب، وارتفاع مستوى سيطرة القبيلة، وبالتالي غياب اللغة المشتركة وسياسة التسوية، كل ذلك نرى أنه، يعد تحدياً صعباً، وتجاوزه يحتاج إلى استراتيجية نمطية، بالإضافة إلى ذلك انتشار ثقافة قوانين الاقصاء وعلى رأسها قانون النزاهة، وقانون العزل السياسي، الذي ضرب مشروع قانون المصالحة الوطنية في مقتل، حيث لم يكن عزلاً سياسياً بقدر ما هو يمثل عزلاً ايدلوجيا، وعقائدياً لجماعات على حساب جماعات ليس لها علاقة بالإرادة والسياسة الحرة لأشخاص لا يفقهون شيئاً سوى رغبة الاستيلاء على المال، والدوس على القوانين، فالليبيون اليوم مدعوون إلى التدبر في كل من ما شأنه أن يوصلهم إلى المصالحة والوحدة الوطنية[1].

وعليه فإن هناك حاجة ملحة إلى إرساء سيادة القانون، والدولة لبناء جسور المصالحة الوطنية، فهذان شرطان لعملية المصالحة[2].

الفرع الثالث– فهم حقيقة العدالة الانتقالية:

---

[1]– الشيخ محمد عبد الحفيظ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011م، مجلد37، عدد43، ص104.

[2]– د. ابتسام سالم خليفة، انعكاسات المصالحة الوطنية على السلم الأهلي في ليبيا، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث بكلية الآداب، جامعة الزاوية، 12–13 ديسمبر 2021م، ص512.

إن ما وقع في ليبيا من عنف وسفك للدماء طيلة مدة الحكم السابق بالإضافة إلى نتائج الفوضى بعد ثورة (السابع عشر من فبراير)، حيث نزوح وتشرد الكثير من الموطنين، وزيادة الفتن بين المدن والقبائل إلى مرحلة المواجهة العسكرية، هذا بالإضافة إلى الحرب التي قامت ضد الإرهاب في المنطقة الشرقية، وفي مدينة (سرت)، كل ذلك يحتم مواجهة الحقيقة بأعبائها وصورها المؤلمة، فهذه النزاعات ولدت الكثير من المظالم سواءً في (بني وليد) أو (في الكفرة) أو (في زوارة) (والجميل) (ورقدالين) (وفي غدامس)[1]، وفي تاورغاء، أيضاً نزوح الكثير من الناس من مدن (درنة) (وبنغازي) واستيلاء البعض على بيوتهم وأموالهم.

وعندما سن المؤتمر الوطني قانون العدالة الانتقالية، تبين أن هذا القانون لا يرتكز على قاعدة شعبية فعالة، وإنما يشرع لامتصاص التعصب، وليس له مصادر القوة للتنفيذ سواء على الصعيد الأمني، أو الشعبي، خصوصاً بعد الانقسام السياسي، وفي تقديرنا أن البيئة البشرية والمكانية والأمنية كانت غير قادرة على استيعاب قانون العدالة الانتقالية، إضافة إلى ما يشوبه من غموض، وغياب أدوات التنفيذ فالعدالة الانتقالية تعني احقاق الحق في المجتمعات التي تمر بمرحلة إنتقالية بغية بناء السلام[2] ورفع الظلم وجبر الضرر، وتحقيق دولة المؤسسات والقانون، وهذا ما لم يتحقق أو لم يفهم من الأساس.

الفرع الرابع– الانقسام السياسي:

لا يخفى على أحد أن هناك اثنيات ليبية مثل (الامازيغ، والطوارق) وأن لدى هذه المجموعات الثقافية الرغبة الأكيدة في إبراز هويتها من حيث الجغرافية واللغة، غير أنَ النظام السابق حاول بشتى السبل طمس هذه الهوية لفترات طويلة في المنطقة الغربية، أما المنطقة الشرقية فقد مارس النظام أبشع صور الإقصاء، وذلك بالتقليل من توزيع المؤسسات والمصانع والثروات في هذه المنطقة، وخاصة الاستراتيجية منها، وزرع ثقافة التبعية الفردية، وتركيز الثروات والوظائف والمهمات الدبلوماسية والبعثات العلمية في مدن الغرب الليبي، مما زاد من الشعور

[1]– الأمم المتحدة، العدالة الانتقالية أساس ليبيا الجديدة، تقرير بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، ص2.

[2]– أحمد علي الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا جدلية الاولويات، مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية، بدون رقم. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5149.

بالغبن والمظلومية، وعندما اتفق الليبيون على انتخابات المؤتمر الوطني وفق آلية ديمقراطية اعتبرت في مرحلة تعقبها مرحلة انتخابات برلمانية، وعندما انتهت مدة المؤتمر الوطني ونجحت الانتخابات البرلمانية، رفض المؤتمر الوطني تسليم السلطة للبرلمان المنتخب مما أدى إلى بروز الانقسام السياسي، وتنادى شعب المنطقة الشرقية (برقة) إلى رفع الظلم، وإيقاف الاغتيالات بدعوة صريحة إلى إعادة تكوين الجيش ليحمي الشرعية البرلمانية، ويوقف سفك الدماء المجاني، ويواجه الجماعات المتطرفة في كل من بنغازي ودرنة، ومن ثم وقف كل من طرفي الانقسام السياسي وراء إدعاء الحقوق المناطقية.

المطلب الثالث

البنية العملية والقانونية للمصالحة الوطنية

الفرع الأول– البنية العملية:

– بناء الدولة:

تحتاج عملية المصالحة الوطنية في ليبيا إلى برنامج طويل الأجل وخطة شاملة للانتقال إلى السلام والاستقرار الدائمين، ولتحقيق ذلك يجب السعي لمنهج ظهرت بوادره عندما اتفق كل من مجلس النواب والمجلس الرئاسي على إحالة الوثيقة الدستورية لإقرارها طبقاً لنظام كلاً من المجلسين، ووضع خريطة طريق لاستكمال العملية الانتخابية وتوحيد مؤسسات الدولة[1]، وهذه تعد خطوة مهمة في طريق بناء الدولة ومشروع المصالحة الوطنية المزمع السير فيه والاتجاه نحو الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

– فرض سيادة القانون

ما تعاني منه ليبيا اليوم هو الانفلات الأمني بغياب كل المظاهر الأمنية، ومن ثم اختفاء سيادة القانون، ولذا فإنه يتعين إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس حديثة، وعلمية، واستعادة هيبة رجال الأمن بكل تصنيفاتهم، إضافة إلى إعادة الكوادر التي أخذت خطوات إلى الوراء نتيجة تسلل

[1]– عبد الباسط غبارة، تقرير المصالحة الليبية، هل يكون إفريقياً، بوابة إفريقيا، فبراير، 2023م، ص11. https://www.afrigatenews.net/article.

المجرمين والمطلوبين قانوناً إلى هذه الأجهزة، ومن ثم إبعاد العناصر الغير نظامية عن نطاق الأمن .

– توحيد الجيش:

نتيجة للانقسام الحاصل في ليبيا، وقيام الجيش بمحاربة الارهاب في المنطقة الشرقية على وجه الخصوص وتغييب دور هذا الجيش لفترة ليست بالقصيرة عن المشهد الأمني في المنطقة الغربية، نظراً لسيطرة الميلشيات، فإن قيام لجنة 5+5 بالخطوات الإيجابية، وعقد لقاءات كانت لها ثمارها وانتهت بتواصل قيادات الجيش في المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية يساعد حتماً على تسهيل عملية المصالحة ولكن يبقى المهم وهو توحيد الجيش تحت قيادة موحدة بعقيدة حماية الوطن، والابتعاد عن التجاذبات السياسية.

– نزع السلاح:

عملية نزع السلاح مهمة جداً للسير في طريق المصالحة، حيث أن ما يعرف بالثوار تم استغلالهم من قبل جماعات معينة، بل واستعمالهم في تنفيذ مآرب سياسية، ويتطلب نزع السلاح، خطوات استباقية تبدأ بإرجاع المرتزقة إلى ديارهم، وفق جداول زمنية من قبل طرفي النزاع، سواءً في المنطقة الشرقية أو الغربية، والقيام بعملية الاستبدال بتوفير عناصر وطنية نظامية تحت مسمى الشرطة الليبية، وإعادة تأهيل الثوار ودمجهم كأفراد في المؤسسات العسكرية والأمنية، والأمر الواقع أن هناك أزمة ثقة نتيجة حصول الثوار على مكاسب وكذلك والخوف من قفز أعوان النظام السابق على السلطة والمواقع الأمنية، وأن ذلك سوف يتم دفعه عن طريق الانتخابات العامة، وإصدار رئيس الدولة لمراسيم تنظيمية.

– إصلاح النظام القضائي:

هناك معضلة حقيقة تواجه النظام القضائي في ليبيا، وهي أن أصحاب الخبرات من القضاة يواجهون انتهاء مدة خدماتهم بالتقاعد ثم أن العديد منهم قد انخرط في إصدار أحكام سابقة

إبان النظام السابق على بعض الأشخاص الذين انخرطوا في صفوف الثوار أو قادة جماعات سياسية أو دينية، ولذلك فسفوف لن يُسمح لهم بالعمل القضائي، وفي تقديرنا أنه يمكن تخطي هاتين المعضلتين بالاعتماد على الخبرات القضائية الجديدة، واستبعاد القضاة الذين قاموا بإصدار هذه الأحكام على البعض في العهد السابق، ولكن ما يعيق النظام القضائي في ليبيا الآن اهتراؤه، لآن البعض من القضاة ورجال النيابة وصلوا إلى السلم القضائي بشروط وإجراءات بسيطة بعد ثورة السابع عشر من فبراير، وهذا ناهيك عن ضعف التحصيل القانوني للبعض منهم، ويمكن معالجة هذه المسائل بالتعاون مع الخبرات القضائية في الدول العربية.

الفرع الثاني– البنية القانونية للمصالحة الوطنية:

أولاً– قوانين بناء الدولة:

الخطوات السابقة تساعد حتماً نحو طريق المصالحة ووجود المجلس النيابي (البرلمان) المنتخب، ووجود رئيس الدولة القادم يعد الأداة الأولى لحماية مشروع المصالحة حيث يتم السعي نحو الشروع في تشكيل لجنة دستور يقوم على التوافق، أو بإجراء تعديلات على مشروع الدستور السابق الصادر عن هيئة صياغة الدستور، المهم أن يكون الدستور قد وافق عليه أغلب افراد الشعب، ومتضمناً هوية وطنية جامعة لكل الليبيين، وينص على نظام حكم ديمقراطي يضمن التوازن بين السلطات، واستقلالية القضاء والمسؤولية المتساوية، ونظام إداري لا مركزي، ويحدد تبعية المؤسستين العسكرية والأمنية للسلطة المدنية، وأن ينص على دسترة مكانة الشرعية مصدراً للتشريع دون استبعاد المصادر الأخرى، مع النص في الدستور على أهمية مذهب أهل البلد، ثم يقوم المجلس النيابي المنتخب بسن تشريعات تحافظ على النمط الديمقراطي للدولة، وتصون حق التعددية السياسية والحزبية وفق المشاركة السياسية ويصدر التشريعات التي تحافظ على حقوق المرأة.

ثانياً– قانون العدالة الانتقالية:

إن مفهوم العدالة الانتقالية ينتهي إلى فكرة محددة تتضمن المحاسبة والعقاب، ولكن من الخطأ أن يوكل أمر مقترح العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية إلى اشخاص تلطخت أيديهم بالدماء أو الفتنة أو التهجير أو غير ذلك، ولذا فإن من يقوم بإصدار مرسوم العدالة الانتقالية رئيس

الدولة القادم، ويُوكل أمر سن تشريع بذلك إلى المجلس النيابي ويتعين أن يتضمن سن تشريعات تصالحية من العقوبات يطلق عليها اسم قانون العدالة الانتقالية، وتعفو عن انتهاكات سابقة على أن يتضمن النص على طرق التعامل مع الانتهاكات، والمبادئ الشاملة للتعويضات سواء كانت مالية أو رمزية، ويمنع حصول الانتهاكات مستقبلاً ويوفر إطاراً تنظيمياً لعملية العدالة الانتقالية في ليبيا.

ثالثاً– هيئة الحقيقة والمصالحة:

هي إحدى أهم الهيئات التي تقوم عليها المصالحة الوطنية، ولذلك فإنه يجب أن يصدر بإنشائها مشروع قانون يقدم من قبل رئيس الدولة إلى المجلس النيابي لإصدار قانون بذلك، ويجب أن تكون هذه الهيئة مستقلة استقلالاً كاملاً عن الجهات التنفيذية والتشريعية وذات طبيعة خاصة، من النواحي المالية والإدارية، وأن يتولى تأسيسها وأعضائها أشخاص تتوافر فيهم شروط النزاهة والوطنية وعدم التورط في دماء وأموال وأعراض الليبيين وأن تعد برنامجاً مجتمعياً متكاملاً يجمع أطياف الليبيين تحت مظلة واحدة بلا استثناء ابتداءً من أعوان النظام السابق إلى ثوار السابع عشر من فبراير إلى حركة الكرامة[1].

ذلك أن معرفة الحقيقة ستساعد إلى حد كبير في تهيئة مناخ الحوار والعفو والصفح لأن طرح هذه المعاني والقيم أمام الجميع يجمع كل الأطراف عليها[2].

الخاتمة

وبعد التطرق للأصل التاريخي للازمة الليبية، ذلك أنه تم اختلاق الأزمة تلو الأزمة إبان النظام السابق، ودون مبرر مقنع، الأمر الذي اوقع الليبيين فريسة للاضطهاد من قبل أدوات هذا النظام، كما اوقعها بيد الارهاب الدولي، والمحلي، ومع تواتر هذه الأزمات وصلت ليبيا إلى ما وصلت إليه الآن.

---

[1]– ورقة مقدمة من د. فرج محمد طيب، إلى جلسة الحوار المنعقدة بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، تحت إشراف مجلس التخطيط الوطني، وذلك لمناقشة مقترح المصالح الوطنية بتاريخ 2022/08/09م.

[2]– إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجز، الدولة دارسة تحليلية صادر عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 2013/12/09م، ص21.

وقد تطرقنا في عرض هذا البحث إلى الإطار التاريخي لهذه الأزمة وكذلك التجارب العالمية للمصالحة الوطنية، مع اعترافنا بأن لكل دولة أزمتها وأن كل منها طريقة للمصالحة الوطنية وإن كانت تتفق في الأطر العامة لهذه المصالحة والمشتملة على البحث عن الحقيقة والعدالة الانتقالية ومن ثم المصالحة المشتملة على التعويضات المادية والأدبية، وأنه لنجاح أية مصالحة وطنية ينبغي البحث عن الإرث التاريخي لها لأن ذلك يعد جزءاً من ذاكرة الشعب.

النتائج والتوصيات: فبعد **ما** تطرقنا إليه توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- توسيع دائرة العلاقات المجتمعية، وإنشاء مشاريع حيوية من شأنها تقريب العلاقات بين أفراد المجتمع، ومثال ذلك إنشاء مشاريع حيوية في المنطقة الشرقية والجنوبية يساهم في تأسيسها وبناء مجموعة من المنطقة الغربية، واعتقد أن خط السكة الحديدية نموذجاً مناسباً.

2- إقامة توافقات وطنية لبناء مؤسسات سياسية وطنية فاعلة تغيّب الابعاد المناطقية والجهوية.

3- العمل على إيقاف دعم الأطراف الإقليمية والدولية لأطراف سياسية على حساب أخرى.

4- توحيد مؤسسة الجيش والشرطة، وإنشاء حرس جديد للحدود بعقيدة وطنية وعلمية، وتقنيّه لاستيعاب كثير من الشباب.

5- المصالحة الشاملة بين رموز النظام السابق، ورموز ثوار السابع عشر من فبراير، واعتبار ثورة الكرامة تصحيح للمسار، وبداية لبناء الوطن.

6- الاعتراف بالذنب، وطلب الغفران، والصفح من أبناء الشعب الليبي ومعاقبة من لم يخضع لهذه الفرص.

7- الاتفاق على طريق المصالحة المتضمن عدم الاقصاء وإعطاء الاثنيات حقوقها، بما في ذلك حق التعليم والتخاطب باللغة الخاصة بها، إلى جانب اللغة العربية في النطاق الجغرافي للمناطق الامازيغية.

8- دمج الثوار كأفراد في المؤسسات العسكرية والأمنية.

9- إنشاء هيئة انصاف وبيان الحقيقة، واللجوء إلى التحكيم الشعبي.

10- انتهاج سياسة العفو عند المقدرة.

11- تتطلب المصالحة تسوية الماضي وحساب الأخطاء وقبول المسؤولية عن الاساءات.

12- إعادة وإرساء سيادة القانون.

13- الدعم الدولي للمصالحة الوطنية وبمشاركة الأمم المتحدة ببرامج تحول دون العودة إلى الحرب، وتقديم الخبرات لاستمرار المصالحة.

14- تبدأ الدولة من بانتخابات رئاسية وتشريعية ليقوم رئيس الدولة القادم بإصدار المراسيم العامة.

قائمة المراجع

أولاً– الكتب اللغوية:

1– محي الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م.

ثانياً– البحوث والتقارير:

1– إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا، تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجز، الدولة دارسة تحليلية صادر عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 2013/12/09م.

2– اتفاق السلام بين حكومة والجمهورية الرواندية والجبهة الوطنية الرواندية في اروتشا تنزانيا، 1993م.

3– أحمد علي الأطرش، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا جدلية الاولويات، مركز الجزيرة للدراسات، ورقة تحليلية. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5149.

4– ازيكيل سينتاما، تقرير مشروع بحثي، المصالحة الوطنية في رواند، التجارب والدروس المستخلصة، فبراير، 2022م.

5– الأمم المتحدة، العدالة الانتقالية أساس ليبيا الجديدة، تقرير بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. https://unsmil.unmissions.org/ar.

6– الشيخ محمد عبد الحفيظ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011م، المجلد37، العدد43.

7– الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر، التجربة والكاتب، مجلة سياسات عربية.

8– اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة (2007) والسياسة الوطنية للوحدة الوطنية والمصالحة، كيغالي، اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة (2020) السياسة الوطنية للوحدة والمصالحة، كيغالي.

https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/74338/QM-09-22-105-AR-N%5B88%5D.pdf?sequence=5&isAllowed=y

9– ابتسام سالم خليفة، انعكاسات المصالحة الوطنية على السلم الأهلي في ليبيا، بحث

مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث بكلية الآداب، جامعة الزاوية، 12–13 ديسمبر 2021م.

10– عمرو خيري عبد الله، المصالحة الوطنية ودورها في عملية بناء السلام.

11– عبد الباسط غبارة، تقرير المصالحة الليبية، هل يكون إفريقياً، بوابة إفريقيا، فبراير، 2023م. https://www.afrigatenews.net/article.

12– ورقة مقدمة من د. فرج محمد طيب، إلى جلسة الحوار المنعقدة بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، تحت إشراف مجلس التخطيط الوطني، وذلك لمناقشة مقترح المصالح الوطنية بتاريخ 2022/08/09م.